العدد الأول • المجلد الأول • السنة الأولى ٢٠٠١

حولية تعنى بشؤون الآثار والتاريخ والتراث

المسند

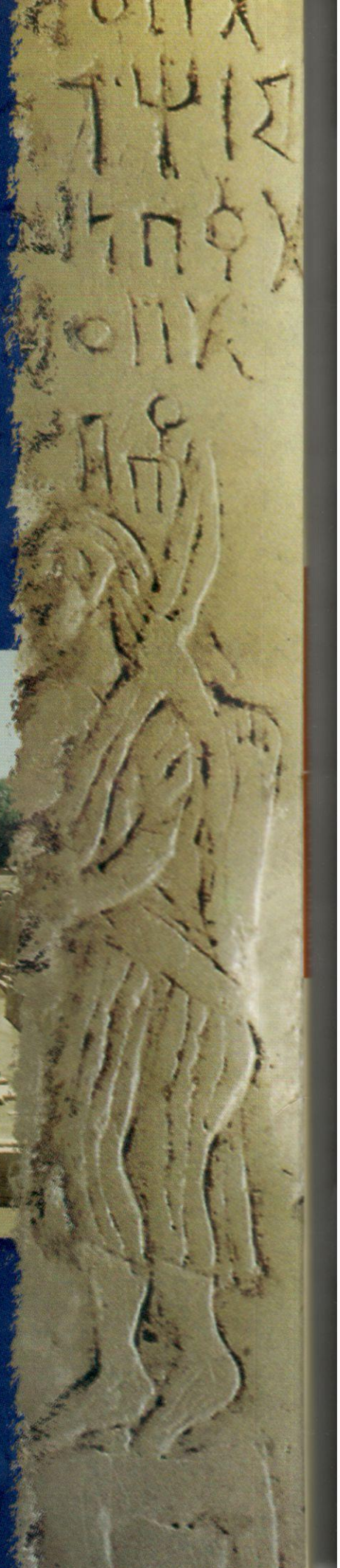

قواعد النشر في الحولية

- أن يكون البحث جديداً ومتميزاً.
- أن لا يكون قد سبق نشره أو مرسلاً للنشر في مجلة أو حولية أخرى، على أن يقدم كاتب البحث تعهداً يؤكد ذلك.
- أن لا تزيد عدد صفحات البحث بما فيها قائمة المصادر والمراجع والصور والأشكال الايضاحية عن 15 صفحة.
- يشار في النص إلى المصادر والمراجع بكتابة الاسم الأخير للمؤلف وسنة النشر ورقم الصفحة أو الصفحات على أن يكون ذلك بين قوسين. ويمكن كتابة الهوامش أسفل الصفحات أو يشار إليها رقماً داخل النص ويتم إجمالها في نهاية الموضوع.
- ترسل البحوث مطبوعة وتزود باسم الباحث أو الباحثين وعنوانه أو عناوينهم الثابتة بالكامل.
- تقبل المجلة الأبحاث المكتوبة باللغة العربية والانجليزية....
- يقدم مع كل بحث ملخص لا يقل عن 150 كلمة ولا يزيد عن 200 كلمة.
- يقدم البحث من نسختين على أن يكون الأصل منها.
- يرافق البحث الصور والأشكال والخرائط الايضاحية. ترسم الأشكال بالحبر الصيني على ورق (كلك)، أما الصور الفوتوغرافية يجب أن تكون عالية الجودة والمعالم فيها واضحة، على أن تعطى الصور والأشكال أرقاماً متسلسلة.
- يطبع البحث على وجه واحد من الورقة، وتأخذ كل ورقة رقمها الخاص، ويثبت فيها الاسم الأخير للكاتب أو أسماء الكتاب.
- بالنسبة للبحوث والدراسات المقدمة إلى المؤتمرات أو الندوات فيشار إلى ذلك في حاشية البحث.
- يوضع خط تحت المصادر والمراجع والمجلات، أما المقالات والأبحاث فإنها تكتب بين فاصلتين مقلوبتين. مثال: عبدالله، يوسف محمد، 1990. أوراق في تاريخ اليمن وآثاره. بيروت، دار الفكر المعاصر.

غالب، عبده عثمان، 1995. "نتائج المسح الأثري في منطقة حضور همدان" الاكليل 23:210-231.

- يرفق البحث بقائمة تحمل ثبتاً كاملاً بالمصادر والمراجع التي تم استخدامها في البحث، مع مراعاة التسلسل الأبجدي في القائمة.
- البحوث التي لا تتوفر فيها شروط النشر لن ينظر فيها.
- لا تعاد المادة غير المنشورة لأصحابها.

توجه المراسلات إلى رئيس التحرير

الأستاذ الدكتور / يوسف محمد عبدالله

رئيس الهيئة العامة للآثار والمتاحف والمخطوطات

رئيس تحرير حولية المسند

شارع سيف بن ذي يزن / صنعاء - الجمهورية اليمنية

صندوق بريد: 1136

تلفون: 1-276767 (967)

فاكس: 1-275379 (967)

الاشتراك السنوي للمؤسسات

في اليمن: المؤسسات 2000 ريالاً يمنياً

الأفراد 1000 ريال

في البلاد العربية: المؤسسات 20.00 دولاراً أمريكياً

الأفراد 15.00 دولاراً

في البلاد الأجنبية: المؤسسات 30.00 دولاراً أمريكياً

الأفراد 20.00 دولاراً

هيئة التحرير

رئيس التحرير

أ.د. يوسف محمد عبد الله

نائبا رئيس التحرير

أ.د. حسين عبد الله العمري

أ. مطهر علي الإرياني

مدير التحرير

د. عبده عثمان غالب

المحررون

د. مديحه محمد رشاد

د. أحمد يحيى الغماري

د. عبد العزيز بن عقيل

أ. مهند السياني

سكرتارية التحرير

محمد طه الأصبحي

خالد العنسي

حسين العيدروس

الاخراج الفني

سامو برس غروب

التنفيذ

دار الفكر المعاصر - بيروت

الطباعة

مطابع المستقبل - بيروت

Al-Musnad

Editor-in-chief

Yusuf M.Abdallah

Vice-Editor-in-chief

Hussain A. al-Amri

Mutahhar A. al-Iryani

Managing Editor

Abdo O. Ghaleb

Editors

Madiha M. Rashad

Ahmad Y. Ghumari

Abdulaziz B. Aqil

Muhannad al-Sayyani

Technical Production

Samo Press Group

Execution

Dar Al-Fikr Al-Mouaser, Beirut

Printing

Al-Mustaqbal Press, Beirut

الفهرس

الآثار تراث للجميع ____ 2

رسالة امرأة ـ نقش بخط الزبور اليماني ____ 5

ثقافة مجتمعات العصر البرونزي ____ 9

الخطة الشاملة لمشروع تطوير المتحف الوطني بصنعاء (1998م ـ 2003م) ____ 16

نشاط الهيئة العامة للآثار والمتاحف والمخطوطات خلال الفترة (98م ـ 99م) ____ 28

مواقع وأدوات من العصور الحجرية في اليمن ____ 45

مطالعات ____ 50

تقرير عن أعمال المسح والتنقيب الأثري في موقع مقولة ____ 52

متحف سيئون ____ 54

وحدة الآثار والحضارة ____ 57

الديانة في اليمن القديم ____ 64

قضايا أثرية ____ 67

الخطة العامة للهيئة العامة للآثار والمتاحف والمخطوطات ____ 69

أخبار أثرية ____ 79

وثائق: قانون الآثار وتعديلاته ____ 82

* Some Notes on Two Yemeni Contemporary Documents ____ 90

* Canadian Archaeological Mission of the Royal Ontario Museum In Yemen ____ 93

الخطة العامة للهيئة العامة للآثار والمخطوطات والمتاحف

تتقدم الهيئة العامة للآثار والمتاحف والمحفوظات بمشروع خطتها السنوية للعام 2000م وكلها أمل بأن تنال كل الدعم والتفهم من الجهات ذات العلاقة من خلال حرصنا جميعاً على ما تمتلكه بلادنا من ثروة أثرية عظيمة وكبيرة متناثرة في أرجاء ربوع يمننا الحبيب وهي بكل المقايس جزء مهم في التراث الحضاري الإنساني للعالم.

وهذه الثروة الوطنية تستحق كل عناية واهتمام وبحث للتعرف إلى ما وصل إليه الإنسان اليمني على مر التاريخ القديم. كما وأن الكل يدرك الحقيقة المرة وهي ما تتعرض له هذه الثروة الأثرية والتاريخية من تخريب وتهريب وعدوان بقصد وبغير قصد والذي أدى إلى وسيؤدي إلى اندثار وزوال هذه الثروة، وكذا إلى طمس المعالم المتبقية منها على ظاهر أو باطن الأرض إن لم ننقذها في الوقت المناسب.

وتواصلاً لنشاط الهيئة وجهودها المبذولة للحفاظ على الموقع والمعالم التاريخية والأثرية المنتشرة في معظم الأرض اليمنية من خلال المسوحات التي بدأت في محافظة حجة - المحويت - الحديدة وعملية الترميم والصيانة لبعض المواقع الأثرية وإقامة الأسوار لها مثل معبد أوام ومعبد بران في مأرب وترميم مسجد العباس بأسناف خولان ومدرسة العامرية برداع وإنشاء وتطوير عدد من المتاحف، وكذا حصر وتوثيق المخطوطات في محافظة حجة والعمل على اقتناء كمية هائلة من الآثار والمخطوطات التي تصل إلى الهيئة تباعاً وبإمكانات متواضعة ترصد لها كل عام، إضافة إلى المتابعة والرقابة المستمرة للتهريب في المنافذ الجوية والبحرية مثل مطار صنعاء وميناء الحديدة.

وفي ظل التحولات الجارية والتي تمر بها البلاد والنهضة الشاملة في كثير من المجالات سواء الزراعية أو العمرانية أو الخدمية، وفي ظل قلة الوعي الأثري والحاجة إلى التنسيق مع الجهات المعنية التي تتقاسم المسئولية مع وزارة الثقافة والسياحة تتعرض هذه الثروة إلى الضياع إما بسبب الزحف العمراني أو الهجمة الشرسة التي تشنها عصابات النهب والتخريب والتهريب.

وهنا يبقى أن ندرك الواقع ونواجه التحدي بالعمل الجاد والمخلص في الحفاظ على هذه الثروة الحضارية حيث أصبحت مهمة وطنية ملحة ومسئولية وأمانة في أعناق كل أبناء هذا الوطن وما نفعله الآن كثير ولكن لا يكفي وإنقاذ الآثار مربوط بزمن محدد ولا يحتمل التأجيل. ولما تشكلها الآثار من أهمية كبيرة سواء من خلال الإسهامات في كتابة تاريخ الأمة أو في السياحة الداخلية والخارجية وما تمثله من مردودات إيجابية اقتصادية، بحيث أصبحت السياحة الثقافية من أهم الموارد الاقتصادية، لذا أصبح لزاماً علينا جميعاً العمل على حمايتها والحفاظ عليها والعمل على تهيئتها للسياحة والحد من تخريبها وتهريبها والعبث بها والاستيلاء على مواقعها، وذلك يحتاج إلى إمكانيات مالية كبيرة نظراً لما تعانيه الهيئة منذ زمن طويل في شحة الاعتمادات المالية السنوية فقد أعدت الهيئة هذه الخطة على أمل التجاوب معها لما آلت إليه الآثار وإلى التوصيات المرفوعة من مجلس النواب إلى الحكومة بالعمل على الحفاظ على الآثار من خلال إجراء المسوحات الميدانية وإجراء الحفريات العلمية والإنقاذية وترميم وصيانة المعالم التاريخية وحصر وتوثيق وترميم المخطوطات وإنشاء وتطوير المتاحف والحد من تهريب الآثار والمخطوطات باقتنائها من المواطنين، وهذا الكم من الإجراءات يتطلب توفير الأموال الكافية وإلى جهود جبارة للحفاظ على هذه الثروة وحرصنا على أن تمثل هذه الخطة قفزة نوعية من حيث العمل والتمويل تحقيقاً للهدف المطلوب وتتمثل خطة الهيئة للعام 2000م بما يلي:

أولا: مشروع دعم وتنظيم الهيئة وفروعها

يتمثل هذا المشروع في تطوير وتحسين أداء الهيئة والفروع التابعة لها والمتواجدة في كافة المحافظات، وذلك بتوفير الحد الأدنى من المتطلبات الهامة في تسيير

أعمالها الهامة والضرورية لكون العمل الأثري عمل ميداني يتطلب التواجد المستمر من خلال الزيارات الميدانية والمتكررة على الدوام للمواقع والمعالم التاريخية والأثرية للحد من ظاهرة التخريب والنبش والعبث وبالرقابة على المنافذ البرية والبحرية والجوية.

للقضاء على عملية التهريب وبالتعاون مع الجهات ذات العلاقة وكذلك تحقيق انتشار العمل الأثري في كل محافظات الجمهورية التي بلغت 22 محافظة. عملت الهيئة بالإمكانيات البسيطة والمتاحة على فتح فروع لها بكافة محافظات الجمهورية، وتزويدها بالشيء اليسير للقيام بمهامها ونظراً لما يتطلبه العمل الأثري فيها من جهود وخاصة المحافظات التي لم تلق عناية من قبل في هذا المجال فقد حرصت الهيئة على إدراج وسائل النقل اللازمة والضرورية سواء لفروعها أو الديوان العام لغرض المتابعة والحركة (القضائية - البلاغات - المتابعة للمشاريع وغيرها) وكذا لقيادات الهيئة نظراً لافتقار الهيئة لتلك الوسائل بالديوان والفروع كافة بالإضافة إلى التجهيزات من أثاث ومعدات مطلوبة لتسيير أعمال الهيئة والفروع كالأثاث وأجهزة الكمبيوتر وكميرات التصوير وغيرها، ويدل الجرد السنوي على أن ما تبقى في الهيئة من وسائل مواصلات هي بقايا سيارات قديمة وأكرات تالفة وأثاث لم يوجد أصلاً.

وكذا العمل على توفير وإيجاد المقرّات للفروع بالحصول على مساحات من الأرض سواء بالشراء أو من أراضي الدولة أو المباني التي قد حصلت عليها الهيئة أو التي سوف تحصل عليها مستقبلاً، وهذا الإجراء يتطلب توفير المبالغ المالية لبناء وترميم وتجهيز المباني، هذا بالإضافة إلى اعتماد مبالغ للتعويض بنزع ملكية خاصة لملكية عامة (كالموقع) بحسب القانون، بالإضافة إلى اعتماد مبالغ تفي بالحد من تهريب الآثار والمخطوطات لمواجهة اقتنائها وخوفاً على تسربها إلى خارج الوطن.

- آلات ومعدات
- أثاث وتجهيزات
- وسائل نقل
- بناء وتشييد
- عقارات وأراضي
- تعويضات
- اقتناء آثار ومخطوطات (أراضي وأصول)

ثانياً: مشروع المسح الأثري الشامل

يهدف هذا المشروع إلى حصر وتوثيق المواقع الأثرية والمعالم التاريخية بشكل عام على امتداد الجمهورية، وكذلك تثبيت المواقع الأثرية على الخرائط التفصيلية والخارطة العامة وتشخيص الحالة العامة لكافة المواقع وتحديد الهوية التاريخية والأثرية لها، وكذلك أماكن انتشارها ثم إصدار القرارات والقوانين الخاصة بإعلان تلك المواقع الأثرية والمعالم التاريخية باعتبارها ملكاً عاماً لا يحق المساس بها بناءً على مواد قانون الآثار واللوائح المنظمة لها، وأن تخضع للإشراف المباشر للهيئة العامة للآثار بحسب الاختصاص.

وعلى ضوء نتائج المسح سيترتب عليه وضع الخطط المستقبلية لكافة الأعمال الأثرية الأخرى.

ويمكن تعريف المسح بأنه تحديد المواقع الأثرية التي تضم تراث ومخلفات الإنسان القديم بمختلف العصور التاريخية، وقد تكون هذه المواقع أطلال مدن أو جبانات، وقد تكون مدناً قديمة وعريقة تملك في مكوناتها موجبات الاستمرار ما لم تندثر.

وقد تكون في أماكن متفرقة تشمل الحصون والقلاع وغيرها من المعالم والمباني التاريخية مدنية وريفية، ويعتبر هذا المسح الأثري الشامل قاعدة أو أساساً صلباً في عمل وإنجازات العمل الأثري.

ونود الإشارة إلى أن العمل لا ينبغي أن يبدأ من فراغ أو يضرب في المجهول أو أن يمضي على غير هدى، وبعثة المسح الأثري هي التي تختار وتحدد مناطق العمل عن طريق الأدلة التي تنبئ بوجود المخلفات البشرية وما يأتي بموجب الحس الأثري ومن الأدلة المادية بالإضافة إلى ما ورد ذكره في المصادر التاريخية... إلخ

ولابد من الاستفادة من أشياء عديدة منها:

1 - إدراك أهمية الآثار وضرورة الحفاظ عليها وتهيئتها سياحياً.

2 - ضرورة نشر الوعي الأثري بين المواطنين.

3 - الاستفادة من المعلومات وتاريخ الاكتشافات الأثرية عن طريق:

- ❖ البعثات الأثرية التي عملت في الماضي أو التي ما زالت تعمل.
- ❖ المخاطر والصعوبات التي واجهتها.
- ❖ تضاريس الأرض اليمنية.
- ❖ جيولوجية وطبوغرافية المواقع.
- ❖ المعلومات السكانية.
- ❖ الخرائط الجغرافية والأثرية المتوفرة.

١ - أهمية المسح الأثري:

يعد نقطة الارتكاز الأساسية والبداية الصحيحة لأعمالنا المستقبلية في مجال الآثار، وهو قاعدة الانطلاق لتأمين المواقع الأثرية وتسجيلها وتوفر الحماية لها حيث أن جميع أعمال ونشاطات الهيئة مرتبطة بتنفيذ برنامج المسح الأثري والتوثق الشامل للمناطق والمواقع الأثرية والمعالم التاريخية، ويحدد أماكن انتشارها بدقة محتويات كافة المعلومات عنها - تأريخها - مكوناتها - حالتها الراهنة... إلخ.

وبدونه ستظل نشاطات وأعمال الهيئة قاصرة بعيدة عن تحقيق أهدافها.

وبناءً عليه لا بد من تحقيق وإنجاز هذا المشروع وفق المعايير والأسس الحديثة المتبعة في هذا المجال بحيث نحقق أفضل النتائج الكفيلة بتنظيم أعمالنا المستقبلية، حيث حاولنا في هذه الخطة والبرنامج لمشروع المسح الأثري مستفيدين من تجاربنا ومحاولاتنا السابقة والاستفادة من تجارب وأعمال الآخرين ممن سبقونا في هذا المجال. ونود الإشارة إلى أن العمل في هذا المشروع يحتاج خبرات وإمكانيات كبيرة لا بد من توافرها من أجهزة فنية

وغيرها إلى جانب أن العمل ميدانياً يتم فيه التحرك لمسح المنطقة المحددة بحسب البرنامج بوساطة السيارة ومشياً على الأقدام وعليه لابد من توافر وسائل المواصلات الضرورية.

بالإضافة إلى ما سبق من أهمية المسح لنشاطات وأعمال الهيئة المختلفة فإن ما تتعرض له المواقع الأثرية والمعالم التاريخية من تدمير وطمس واعتداء إضافة إلى تأثيرات العوامل الطبيعية، فإنه يتوجب علينا الإسراع في تنفيذ هذا المشروع بأكبر جهد وأسرع وقت ممكن.

II - خطة العمل، وتشمل:

1 - طرق وأنواع المسوحات الأثرية.

2 - تشكيل فرق المسح وتجهيزها.

3 - البرنامج التنفذي.

- ❖ تقسيم الجمهورية إلى قطاعات أو مربعات.
- ❖ العمل الميداني.
- ❖ العمل المكتبي.
- ❖ النتائج وأعمال النشر العلمي.

أ - طرق وأنواع المسوحات الأثرية

هناك عدة طرق وأنواع للمسح نوجزها فيما يلي:

1 - المسح الأثري الأرضي:

يقوم هذا المسح على أساس تحديد مساحة معينة متفق عليها على سبيل المثال الاعتماد على التقسيم الإداري للجمهورية.

يمكن أن تكون المساحة تشمل إحدى المديريات كاملة أو أكثر أو أقل، وتحدد على الخارطة، ومن ثم يقوم الفريق بالعمل في مسح المنطقة بوساطة السيارة ومشياً على الأقدام، وتحدد المواقع الأثرية الموجودة على الخارطة وتسجيلها بالطرق المتبعة تسجيلاً علمياً دقيقاً مع أخذ عينات سطحية للدراسة وأعمال الرفع الهندسي والرسم الأثري للمعالم البارزة وتصويرها، وتحديد مساحة الموقع، وقد مارست الفرق الأثرية هذا العمل بمحافظة حجة والمحويت بنجاح.

2 - المسح الجوي:

ويعتمد على هذا النوع من المسح استخدام الطائرات المزودة بأجهزة المساحة والتصوير الحديث وذلك لمسح وتصوير جوي للمناطق والجبال الوعرة وغيرها، بالإضافة إلى ذلك استخدام التقنيات الحديثة لإعداد الخرائط وتحديد المواقع بصورة دقيقة عبر الأقمار الصناعية والأجهزة الأرضية الفنية المستخدمة في هذا المجال، وهذه أفضل طريقة لعمل الخرائط الدقيقة والحديثة، ويقوم بذلك الفريق الأثري للمسح الأرضي، وقد تم لأول مرة في اليمن في كل من محافظة المهرة وفي وادي مرخة.

3 - المسح المائي:

هذا النوع من المسح يتم في الأماكن المغمورة بالمياه سواء على ضفاف الأنهار أو السواحل (المناطق المعروفة بالسبخة) وتحت الماء لاكتشاف المناطق التي غمرتها المياه وكانت في السابق يابسة إما جزراً أو موانئ أو سواحل وغيرها بالإضافة إلى الأشياء التي غرقت في البحار كالسفن وحملاتها وغيرها. وهذا النوع بدأ مؤخراً في بلادنا عن طريق بعثة أجنبية تعمل في الكشف عن ميناء قنا القديم (بعثة إيطالية) بمحافظة شبوة.

ب - تشكيل فريق العمل

أ - تنفيذ البرنامج يتطلب فريق عمل من الكوادر المتخصصة والمدربة القادرة على التنفيذ بمهارة عالية ويتكون من:

1 - رئيس الفريق - متخصص في الآثار ذو كفاءة عالية.

2 - مساعد رئيس الفريق - المشرف الميداني - اختصاصي آثار.

3 - أختصاصي تأريخ.

4 - مهندس معماري/ مدني - ماهر في عمله يتولى الرفع الهندسي للأبنية والمعالم ووضع المخططات اللازمة.

5 - اختصاصيو آثار من 3-4 أشخاص.

6 - مساح - متخصص في المساحة لوضع الخرائط والمهام المتعلقة بتخصصه وتثبيت المواقع على الخرائط التفصيلية والعامة.

7 - جيولوجي - اختصاصي جيولوجيا.

8 - أثنوغرافي.

9 - اختصاصيي نقوش ولهجات.

10 - غطاسين بالنسبة للمسح في الماء.

مع الاستعانة بعدد آخر من التخصصات المطلوبة المساعدة وأدلة من أبناء المناطق.

ب - تجهيز الفريق:

يتطلب العمل عدد من الأجهزة والأدوات الفنية اللازمة موضحة في الكشف المرفق.

جـ - البرنامج التنفيذي:

يتطلب تنفيذ برنامج المسح الأثري الشامل أن تسبقه عدد من الإجراءات والتحضيرات اللازمة كتأهيل وتدريب الفرق الميدانية وتوفير كافة المتطلبات والإمكانيات اللازمة نوجزها على النحو الآتي:

1 - توفير المتطلبات الكاملة من الأدوات والأجهزة والمعدات والقرطاسية والمطبوعات اللازمة للعمل والخرائط والصور الجوية والميزانيات (انظر الكشف المرفق).

2 - عقد دورات تدريبية لأعضاء فرق المسح لكيفية استخدام الأجهزة وتنفيذ أعمال المسح الميداني.

3 - تقسيم الجمهورية إلى قطاعات أو مربعات (انظر الخارطة الأثرية / روبان / والخارطة البريطانية / والخارطة الفرنسية) يتم التقسيم بشكل عام إلى عدد من القطاعات أو المربعات على أن يكون التقسيم خاضعاً لأسس ومعايير تضمن نجاح تنفيذ المشروع ويراعي عند التقسيم (الموقع الجغرافي - طبيعة المنطقة وتضاريسها.. إلخ. وبحسب المقترح التالي:

أ - تقسيم الجمهورية بشكل عام إلى قطاعات أو مربعات مثلاً على النحو التالي:

(1) المحويت - حجة عمران - صنعاء - الحديدة	(3) ذمار - البيضاء إب - الضالع
(2) صعدة - الجوف مأرب - شبوة	(4) تعز - لحج - عدن - أبين
	(5) حضرموت - المهرة - سيئون

ب - تقسيم كل محافظة إلى عدد من المربعات يضم كل مربع عدداً من المديريات تزيد أو تقل بحسب الظروف الطبيعية والمساحة والمعايير الأخرى مثل الدور التاريخي والتمركز الحضاري... إلخ.

4 - **إعداد البرامج:**

على ضوء التقسيمات السابقة يتم إعداد برنامج مستقل لكل قسم ويشترط أن يتضمن البرنامج:

تحديد الموقع الجغرافي للقسم - إعداد المعلومات الجغرافية والتضاريس وطبيعة الموقع - المعلومات التاريخية من المصادر التاريخية المتوافرة - إعداد الخرائط والصور الجوية.

أسباب ودوافع الاختيار حسب الأولوية والأهمية والمؤثرات والظروف العامة.

تقسيم العمل وتحدد مهمة كل عضو بالفريق بحسب التخصص.

5 - **الزمن:**

لابد من تحديد الفترة الزمنية اللازمة المطلوبة لتنفيذ البرنامج والوقت المناسب خلال الموسم سواء على مستوى الخطة السنوية أو الخطة الخمسية وسيحدد ذلك نهائياً على ضوء الموازنة.

7 - **الأعمال المكتبية:**

بعد الانتهاء من الأعمال الميدانية تأتي المرحلة الأخيرة من المشروع وتتمثل في الأعمال المكتبية التي تشمل:

1 - إعداد التقارير النهائية لنتائج العمل.

2 - إعداد البطاقات الخاصة بالمواقع الأثرية من واقع الاستمارات الميدانية.

3 - إعداد السجل العام للمواقع الأثرية.

4 - إعداد الخرائط النهائية وتثبيت المواقع عليها.

5 - إعداد المخططات والرسوم الأثرية للمواقع والمعالم التي شملها المسح.

6 - تحميض وطبع الصور الفوتوغرافية والشرائح وأعدادها بالطرق المتبعة في الوصف والحفظ.

7 - دراسة العينات والملتقطات السطحية.

8 - الخطوة الأخيرة تتمثل في تسليم نهائي للأعمال إلى الجهة المختصة للاطلاع والمراجعة وإخلاء العهدة الخاصة بالمشروع، والتوثيق النهائي والحفظ.

وكل ذلك باستعمال الوسائل الحديثة والتوثق بالكمبيوتر والاستفادة من جهود الجهات ذات العلاقة مثل مصلحة المساحة.

الميزانية التقديرية

يتطلب تنفيذ مشروع المسح الأثري الشامل للجمهورية بحسب البرنامج والخطة المقترحة إلى توفير الاعتمادات المالية اللازمة التي تتوزع على النحو التالي:

أ - معدات وأجهزة وأدوات لعدد خمس فرق عمل.

ب - وسائل نقل.

جـ - أجور وتكاليف العمل الميداني.

د - القرطاسية والمطبوعات.

هـ - الأعمال المكتبية وتشمل:

1 - الدراسة التحليلية.

2 - إعداد المخططات والرسوم والخرائط.

3 - الصور الفوتوغرافية والشرائح والفيديو.

4 - إعداد وطبع التقارير النهائية.

5 - أعمال النشر.

6 - أجور العمل المكتبي.

وقد تم اقتراح التكلفة التقديرية لخطة الهيئة العامة للآثار موزعة على النحو التالي:

التكلفة التقديرية:

1 - للعام 2000 م:

أ) - أدوات ومعدات

ب) - وسائل نقل

جـ) - أجور عمل ميداني

د) - الأعمال المكتبية

2 - للأعوام الشاملة للخطة 2001 - 2005 م:

أ) - أجور عمل مداني

ب) - أعمال مكتبية

جـ) - قرطاسية ومطبوعات

ثالثاً: مشروع الحفر والتنقيب عن الآثار

يهدف المشروع إلى كشف وإبراز وإظهار ملامح الحضارة اليمنية القديمة والإسلامية والتعرف على ما وصلت إليه من رقي وتقدم في مختلف المجالات من خلال المعالم والمواقع والمستوطنات والمقابر وقيعان البحيرات والحقول والمدرجات الزراعية والمعثورات الأثرية، والتي بلا شك ستسهم إسهاماً كبيراً في تقديم المعلومات والدلائل العلمية والفنية في تحديد الزمن

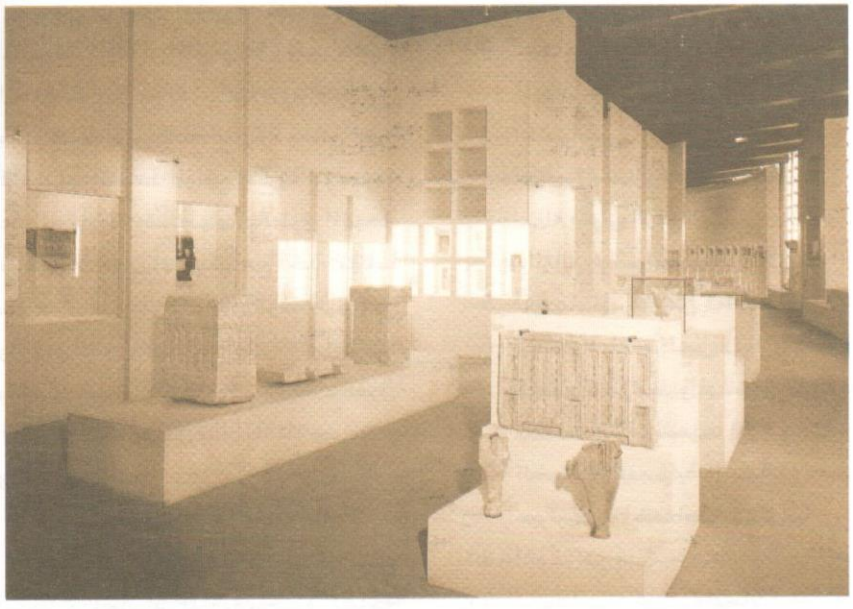

التاريخي لفترة الاستيطان، ونمط وحياة الإنسان وعلاقته بالبيئة المحيطة وتوضيح الغموض والثغرات، وإعادة كتابة التاريخ ومعرفة الإطار التسلسلي الزمني التاريخي للحضارة اليمنية منذ العصر الحجري وحتى العصر الحديث.

كما يهدف إلى تهيئة المواقع الأثرية سياحياً كأحد عوامل الجذب السياحي لما يمثله من مردود إيجابي للدخل القومي وكذا تأهيل وتدريب الكادر الوطني على أعمال الحفر والتنقيب عن طريق الدورات التأهيلية داخلياً وخارجياً بالتعاون مع البعثات الأجنبية العاملة باليمن وهذا المشروع يتضمن أيضاً حفريات إنقاذية عاجلة إلى جانب الحفريات العلمية العادية. ومن أجل تحقيق تلك الأهداف ينبغي تنفيذه بطرق وأساليب علمية حديثة تتمثل بالإعداد الجيد للفرق المشاركة مع الأخذ باختيار أنسب الطرق عند التنقيب لكل موقع بالمسح والتحديد والتسجيل والتوثيق والرسم والتصوير للمكتشفات والمعثورات الأثرية، وهذا يتطلب توفير مبالغ مالية للآلات والمعدات والأدوات وأجور للفرق ووسائل النقل وغيرها.

أ - مراحل التنفيذ:

يمر هذا المشروع بعدة مراحل هي:

أ - تشكيل الفرق الوطنية للحفر والتنقيب، وعلى النحو التالي:

1) رئيس الفريق.
2) مساعد لرئيس الفريق.
3) اختصاصي آثار.
   - ❖ عدد من اختصاصيي التنقيب.
   - ❖ عدد من اختصاصيي الفخاريات.
   - ❖ عدد من اختصاصيي التوثيق والتسجيل والرسم.
   - ❖ عدد من اختصاصيي النقوش ولغات يمنية قديمة.
4) اختصاصيون في الترميم:
   - ❖ اختصاصيون جيمورفولوجيون.
   - ❖ اختصاصيون أنثروبولوجيين.
   - ❖ اختصاصيون أنثوغرافيون.
   - ❖ اختصاصيون جيولوجيون.
   - ❖ اختصاصيون في النبات.
   - ❖ مهندسون معماريون.
   - ❖ فنيو تنقيب وترميم.

ب - تجهيزات وتشمل:

1 - مواد قرطاسية متنوعة.
2 - أجهزة رفع هندسي.
3 - كاميرات تصوير آلية وفيديو.
4 - أدوات استخراج القطع وأدوات الترميم.
5 - بوصلات وعدسات مكبرة وكشافات إضاءة.
6 - خيم وأدوات طباخة.
7 - رافعات آلية وعربيات نقل الأثرية.
8 - آلات حاسبة وطابعة وصناديق حفظ القطع.
9 - مجارف ومفارش متنوعة وسطول وغيرها.
10 - وسائل نقل.
11 - أجور لأعضاء فرق التنقيب.
12 - أجهزة كمبيوتر متنقلة.

جـ - العمل الميداني يتم بهذه المرحلة اتباع الخطوات التالية:

1) تقسيم مساحة الموقع الأثري المراد التنقيب فيه إلى مربعات رئيسية وفرعية بأخذ كل مربع لرقم عددي أو أبجدي مع تسجيل مقاسات المربعات.
2) تصوير المواقع قبل الحفر بشكل عام من زوايا مختلفة مع الشواهد الأثرية إن وجدت.
3) رفع هندسي للموقع على ضوء التقسيم.
4) التنقيب يتم بترتيب معين بحيث يكون في المنطقة السكنية أفقياً وعمودياً للحصول على التسلسل الطبقي.
5) التصوير يتم لمراحل الحفر في كل مربع.
6) التسجيل الأولي لترقيم المعثور ووصفه ورسمه تخطيطياً بكروكي وتحديد مكان وتاريخ العثور.
7) رفع الأثر رفعاً هندسياً وإعداد المسقط الأفقي والرأسي للمنشآت المعمارية بحسب المتغيرات الطبقية.
8) تحديد حالة الأثر والمعلم لغرض الصيانة والترميم الأولي مع نقل وتسجيل الكتابة الموجودة بالأثر.
9) ترميم الآثار المكتشفة وتصنيفها.
10) إجراء الحماية الكافية للموقع من تسوير وحراسة وغيرها.

د - العمل المكتبي:

1) إعداد الرسومات والمخططات بشكلها النهائي.
2) طبع وتحميض الأفلام وترقيمها وكتابة المعلومات عليها.
3) دراسة وتحليل المكتشفات الأثرية وتوصيفها وتسجيلها.
4) إعداد سجل عام بالمكتشفات الأثرية.
5) إعداد التقرير العلمي النهائي لنتائج الحفر والتنقيب والعمل على نشره.

الميزانية التقديرية

ثم اقتراح ميزانية عام ٢٠٠٠م، لتنفيذ خطة الهيئة العامة للآثار في المجالات التالية:

1 - أدوات وتجهيزات ومتطلبات العمل
2 - وسائل نقل
3 - أجور عمل ميداني
4 - أعمال مكتبية
5 - مطبوعات وقرطاسية
6 - دراسة وتحليل ونشر

كما تم اقتراح مبالغ مالية ضمن الميزانية التقديرية: للأعوام الشاملة للخطة.

رابعاً - مشروع ترميم المعالم الأثرية:

أعمال الصيانة والترميم:

من الأعمال والمشاريع الهامة التي تقوم بالإعداد لها والإشراف على تنفيذها أعمال الصيانة والترميم للمعالم الأثرية والتاريخية، حيث بدأت هذه الأعمال منذ فترة طويلة وتم إنجاز العديد من المشاريع في هذا المجال، ولا زال العديد من الأعمال قيد التنفيذ، حيث أن أعمال الصيانة

والترميم للمعالم الأثرية والتاريخية يتطلب تنفيذها وقتاً طويلاً جداً ودقة وخبرات لدى العاملين بهذه المشاريع، لأن العمل يتطلب الحفاظ على طابعها الأصلي واستخدام المادة الأصلية لها.

وتجدر الإشارة إلى أننا نواجه العديد من الصعوبات والمشاكل لإنجاز هذه الأعمال من أهمها هو الاستخدام السيء والإهمال للعديد من هذه المعالم، بالإضافة إلى أن معظمها تقع تحت إشراف واختصاص جهات حكومية أخرى، والتي قامت بتشويه وتغيير الطابع ومعالم تلك المباني عن طريق إجراء الترميمات والتعديلات وباستخدام مواد مختلفة وحديثة... إلخ.

بالإضافة إلى ذلك وقوع العديد من المعالم والمباني التاريخية والأثرية في مواقع وأماكن بعيدة ووعرة تشكل عبئاً كبيراً عند التنفيذ لمشاريع الصيانة والترميم.

مشكلة هامة أخرى تواجهها الهيئة هو عدم توفر الإمكانات المادية اللازمة في إطار الميزانية السنوية حيث يتم اعتماد مبالغ ضئيلة لا تفي لإنجاز المطلوب بحسب الخطة والبرنامج المعد والمواصفات والتصاميم وحالة المبنى أو المعلم نفسه حتى إنه في العديد من الأحيان نواجه مشكلة تأثر الأشياء التي يتم العمل بها بسبب عدم إكمال العمل المطلوب لقلة الإمكانيات المعتمدة والانتظار الطويل، حتى يتم الحصول على الاعتماد وللمشروع في العام التالي، وعليه نضطر إلى إعادة العمل مرة أخرى لتلك الأجزاء.

المشكلة الأخرى أيضاً عدم اعتماد مبالغ لإعداد الدراسات والتصاميم للمعالم الأثرية والتاريخة الكثيرة جداً والمنتشرة في جميع أنحاء البلاد، وتحتاج إلى أعمال الصيانة والترميم لها بصورة عاجلة وضرورية نتيجة لحالتها بالإضافة إلى عدم تمكننا من إدراج العديد من المشاريع في السنوات الماضية بسبب الأوضاع الاقتصادية العامة في البلاد وخطة الدولة بعدم اعتماد المشاريع الجديدة حتى تستكمل المشاريع السابقة بالإضافة إلى عدم توفر الدراسات والتصاميم لها للسبب الذي ذكرناه آنفاً.

ومع ذلك يمكننا القول أننا استطعنا إنجاز العديد من المشاريع والأعمال الهامة في هذا المجال بالإمكانيات البسيطة المتوفرة لدينا بالإضافة إلى المساعدات الخارجية التي بذلت الهيئة جهوداً كبيرة لدى المنظمات والجهات الخارجية المختلفة للإسهام في تنفذ عدد من المشاريع، حيث أن أعمال الصيانة والترميم لهذه المعالم تحتاج إلى إمكانيات مادية ضخمة جداً، ومثال ذلك ترميم مسجد العباس في خولان، وترميم مدرسة العامرية في رداع، وترميم مدرسة الأشرفية بتعز وغيرها. ولا يسعنا المجال هنا إلى سرد المشاريع والإنجازات العديدة التي تم تنفيذها، ولكننا سوف نورد هنا المشاريع والأعمال قيد التنفيذ والتي نطمح بل ونؤكد أنه يجب العمل على إنجازها بشكل نهائي في أقرب وقت ممكن أو بشكل أولي خلال العام القادم 2000م إن أمكن وتم توفير الاعتمادات المالية المطلوبة لذلك.

بالإضافة إلى ذلك لابد من توفير الاعتماد المالي المناسب في إطار ميزانية العام 2000م لإعداد الدراسات والتصاميم لأكبر عدد ممكن من المشاريع الجديدة ليتم تنفيذها خلال الخطة الخمسية الجديدة 2001 - 2005م بحسب الأولوية التي تحددها ظروف وحالة تلك المعالم التي ستحددها التقارير والدراسات والتصاميم التي سيتم إعدادها.

أ - المشاريع الترميمية قيد التنفيذ:

سوف نورد هنا المعالم الأثرية والتاريخية قيد التنفيذ ونرفق قائمة توضح المراحل المنجزة والمراحل المتبقية متضمنة التكلفة التقديرية للمراحل المتبقية بقدر الإمكان.

والمشاريع قيد التنفيذ هي:

1 - ترميم سور صعدة	محافظة/ صعده
2 - ترميم سور مدينة ثلا	محافظة/ عمران
3 - ترميم سور مدينة عمران	محافظة/ عمران
4 - ترميم القشلة وسور كوكبان	محافظة/ المحويت
5 - ترميم قلعة القاهرة وبقية سور مدينة تعز	محافظة/ تعز
6 - ترميم قلعة رداع	محافظة/ البيضاء
7 - ترميم قلعة زبيد وسور المدينة	محافظة/ الحديدة
8 - ترميم مدرسة المنصورية جبن	محافظة/ الضالع
9 - ترميم المدرسة العامرية رداع	محافظة/ البيضاء
10 - ترميم مدرسة الأشرفية	محافظة/ تعز
11 - ترميم قبة الوشلي	محافظة/ حجة
12 - ترميم وتوثيق مسجد خاو	محافظة/ إب
13 - ترميم وتوثيق مسجد قيدان	محافظة/ المحويت
14 - استكمال ترميم ملحقات مسجد أسناف	محافظة/ صنعاء
15 - ترميم طريق حصن الغراب بير علي	محافظة/ شبوة
16 - ترميم حصن الغويزي / المكلا	محافظة/ حضرموت
17 - ترميم وإنقاذ جامع ظفار ذي بين	محافظة/ عمران
18 - استكمال ترميم ملحقات قبة الأمير شمس الدين كوكبان	محافظة/ المحويت

ب - المشاريع التي تم إعداد الدراسات والتصاميم لها وتقديمها في الخطط والبرامج السابقة ولم يتم اعتمادها: - منها على سبيل المثال:

1 - ترميم جسر شهاره	محافظة/ عمران
2 - ترميم قصر تمنع	محافظة/ شبوة
3 - مجموعة من الحصون القديمة	محافظة/ شبوة
4 - منارة عدن	محافظة/ عدن
5 - السجن القديم	محافظة/ عدن
6 - مصرفي سد مأرب القديمة	محافظة/ مأرب
7 - سد الجفينة	محافظة/ مأرب
8 - جامع ابن علوان	محافظة/ تعز
9 - جامع الجند	محافظة/ تعز

توجيه كريم من الأخ/ رئيس الجمهورية

جـ - المشاريع التي ينبغي إعداد التصاميم والدراسات لترميمها:

1- القشلة في صعده

2- السنارة صعده

3- حصن السوا... إلخ

الميزانية التقديرية

أولاً: ميزانية العام القادم 2000م:

تم اقتراح ميزانية عامة لإنجاز خطة الهيئة العامة للآثار في المجالات التالية:

أ - استكمال المشاريع قيد التنفيذ

ب - الدراسات والتصاميم

جـ - أعمال الصيانة وأعمال إنقاذية طارئة

ثانياً: ميزانية سنوات الخطة الخمسية القادمة 2001 - 2005م.

وقد تم اقتراح مبالغ مالية لتنفيذ خطة الهيئة العامة للآثار خلال الأعوام 2001 - 2005م في الحالات التالية:

أ - دراسات وتصاميم

ب - تنفيذ الأعمال لعدد من المشاريع بحسب الأولوية

جـ - أعمال إنقاذية طارئة وصيانة

ملحوظة:

1- مرفق استمارة وجداول للتوزيع بحسب البنود وإجمالي الاعتمادات المقترحة المطلوبة.

نموذج رقم (؟)

2 - كشف يوضح المراحل المنجزة والمتبقية والتكلفة التقديرية

خامساً: مشروع الحماية والتسوير للمواقع الأثرية:

يمثل هذا المشروع أحد الهموم والقضايا الهامة التي تواجه الهيئة العامة للآثار حيث أن الكم الهائل للمواقع الأثرية المنتشرة في عموم أنحاء البلاد يشكل عبئاً كبيراً على الهيئة بسبب قلة وشحة الإمكانيات المتوافرة لديها بالإضافة إلى العديد من الأسباب حيث تشكل الظروف الطبيعية والاجتماعية وغيرها العائق الأكبر لتنفيذ هذه المشاريع بالإضافة إلى ضعف التنسيق بين الهيئة والجهات الحكومية التي تقوم بتنفيذ العديد من المشاريع التنموية، وما تتعرض له المواقع الأثرية من تدمير ونهب من قبل ضعفاء النفوس وعصابات سرقة الآثار والتراث الحضاري والتي زادت وبشكل منظم ومدعومة أحياناً من جهات خارجية تحاول طمس هويتنا التاريخية والحضارية العريقة.

ومن هنا نود الإشارة إلى أن الهيئة قد قامت بإنجاز العديد من المشاريع وقدمت الخطط والبرامج لتنفيذ عدد آخر من هذه الأعمال، والتي للأسف لم يتم اعتمادها بالإضافة إلى تعثر إنجاز بعض المشاريع بسبب المشاكل والعراقيل التي واجهتنا منها على سبيل المثال تسوير المدن الأثرية في محافظة الجوف وتسوير موقع عبلة الأثري محافظة/صنعاء، وللحقيقة فإن توفر المال لا يكفي أحياناً إذ لابد من توفر الظروف الملائمة لتنفيذ مشروعات الحماية وينقسم هذا المشروع إلى جزأين:

أ - الحماية:

المقصود من الحماية هو الحراسة والرقابة والتفتيش للمواقع الأثرية ويتطلب ذلك توفير الدرجات الوظيفية لحراس المواقع الأثرية بالإضافة إلى مراقبين من خريجي الجامعة تخصص آثار وتوافر اعتمادات مالية تخصص لأعمال الرقابة والدورية للمواقع (إنتقال + حوافز تشجيعية).

II - التسوير:

ويقصد بذلك تسوير المواقع الأثرية بواسطة الشبك والأعمدة الحديدية وغرف الحراسة، وعليه فإن العمل بهذا المشروع قد تم إنجاز عدد من الأعمال لتسوير المواقع الأثرية والتي تمت بوساطة التشبيك، ولم يتم عمل غرفة للحراسة في مأرب وأبين ولحج وغيرها، أما ما يخص أعمال الحماية فقد تم توظيف عدد من الحراس بنسبة ضئيلة مقارنة بعدد المواقع الأثرية المنتشرة في أنحاء البلاد قد لا تصل إلى نسبة 1-2٪ تقريباً، علماً بأن كثيراً من الحراس السابقين قد وظفوا في السابق باسم حراسة الآثار وهم لا يحرسون فعلاً.

أ - ونود أن نشير إلى أن هناك مشاريع قيد الإنشاء والمعتمدة في ميزانية العام 98-99م على النحو التالي:

1- تسوير موقع عبلة - حاز، صنعاء

2- تسوير موقع قناء بير علي، شبوة

3- تسوير موقع كدمة السا ف، لحج

4- تسوير موقع خنفر القرو، أبين

5- تسوير موقع العلم، أبين

6- تسوير موقعين، شبوة

7- تسوير موقعين، المهرة

8- تسوير موقع، تعز

وأنه قد تم فعلاً تسوير عدد من المواقع الهامة مثل موقع محرم بلقيس وموقع عرش بلقيس وغيرهما بالإضافة إلى عمل دفاعات لبعض المواقع من السيول تم إنجاز جزء بسيط منها في وادي مرغة (شبوة).

وقد تم عمل تقرير عن المواقع المتضررة من الأمطار والسيول (مرفق صور منه) وتقديمه إلى اللجنة الحكومية لأضرار السيول حيث لم يخصص أي مبلغ من القروض المقدمة للحكومة لهذا الغرض، وللأسف لم يتم إنجاز هذا المشروع لعدم توفر الاعتمادات للهيئة.

ونكرر طرح هذا المشروع في إطار هذه الخطة للأهمية التي تتطلب العمل على إنجازه في أقرب وقت ممكن تفادياً للأضرار التي قد تلحق بهذه المواقع مستقبلاً.

ب - الدراسات والتصاميم:

خلال الفترات السابقة كان الاعتماد المرصود للدراسات والتصاميم في إطار الميزانيات السنوية ضئيلة جداً ولم نتمكن من إعداد الدراسات والتصاميم للمشاريع إلا بشكل بسيط حيث وفي إطار الخطة الخمسية والبرامج السنوية سجلنا العديد من المشاريع في مجال التسوير، ولم تعتمد من الجهات المختصة لعدم توفر الدراسات والتصاميم، بالرغم من أنه يوجد نموذج عام للتسوير ولا ينقصه سوى الكميات بحسب مساحة المواقع المراد تسويرها، ولدينا مجموعة كبيرة من المواقع الأثرية المطلوب تسويرها والمقدمة من فروع الهيئة بالمحافظات (مرفق الكشوفات التي توضح ذلك).

وبناءً عليه نقترح اعتماد مبلغ مالي مناسب خلال ميزانية العام القادم 2000م لتنفيذ الدراسات والتصاميم لأكبر عدد ممكن حتى يتم تنفيذها خلال السنوات الخمس التالية بحسب الأولويات والضرورة والأهمية.

جـ - المواقع المتضررة من السيول:

كما ذكرنا سابقاً أنه تم إعداد خطة

شملت المواقع المتضررة من السيول في عدد من المحافظات بناءً على ما تم تخصيصه من اعتماد في إطار القروض المقدمة لهذا الغرض، وإعداد برنامج لتنفيذ وإعداد الدراسات والتصاميم وتحديد المبلغ المطلوب لذلك والفرق التي ستقوم بهذا العمل وحتى يومنا لم تتم الموافقة على رصد أي شيء لمواجهة أضرار السيول خاصة وأن كثيراً من المواقع الأثرية تقع على امتداد الوديان.

والبرنامج يتضمن عمل دفاعات حول المواقع للحفاظ عليها من السيول وعمل مخارج لمياه الأمطار من داخل المواقع الأثرية، ونظراً للأهمية وضرورة إنجاز هذا المشروع، فإننا نضع هذا المشروع لإدراجه في هذه الخطة على أن يتم إنجازه على النحو التالي:

1 - إعداد الدراسات والتصاميم بحسب البرنامج خلال العام القادم.

2 - تنفيذ المشروع خلال العام التالي.

الميزانية التقديرية المطلوبة

1- في مجال الحماية:

أ - توفير درجات وظيفية حراس مواقع أثرية بما لا يقل عن 200 درجة سنوياً ويتم توزيعها على المحافظات بحسب الأهمية والاعتبارات المحلية والاجتماعية الأخرى.

ب - توفير درجات وظيفية مفتشين آثاريين للمواقع الأثرية من خريجي الجامعة قسم الآثار والراغبين في الالتحاق لدى الهيئة.

جـ - تخصيص اعتماد مالي للرقابة الدورية على المواقع مقابل انتقالات وحوافز تشجيعية توزع على فروع الهيئة في المحافظات وعددها 22 فرعاً + ديوان الهيئة.

في مجال التسوير:

1) استكمال الأعمال قيد الإنشاء (التنفيذ) المعتمدة سابقاً خلال العام القادم 2000م، وقد تم اقتراح مبلغ من المال لتنفيذ الأعمال المذكورة.

2) إعداد الدراسات والتصاميم للمشاريع الجديدة المقترحة خلال عام 2000م وفي الإطار المقترح لهذا الغرض.

3) تنفيذ الدراسات والتصاميم لمشروع المواقع المتضررة من الأمطار والسيول.

أ - إعداد الدراسات والتصاميم.

ب - تنفيذ جزء من المشروع في المواقع الأكثر تضرراً إن أمكن (المرحلة الأولى الإنقاذية)، ويتم إنفاق المقترح في المجالات التالية:

1 - دراسات وتصاميم

2 - تنفيذ المرحلة الإنقاذية الأولى

مشاريع جديدة يتم تنفيذها

4) وقد تم اقتراح مبالغ مالية لتنفيذ هذه المشاريع ابتداء من العام 2001 - 2005م.

5) الأعمال الإنقاذية الطارئة - وقد تم اقتراح مبالغ مالية للقيام بهذه الأعمال الإنقاذية خلال العام 2000م.

سادساً - مشروع حصر وتوثيق المخطوطات:

يهدف هذا المشروع إلى حصر وترميم وصيانة وتجليد المخطوطات وتوثيقها سواءً المخطوطات الورقية والرقية منها القرآنية، وكذا العمل على إجراء المسوحات الميدانية لأماكن تواجدها إضافة إلى إعداد وطبع فهارس المحفوظات والعمل على نشرها وتحقيقها.

ولما يمثله هذا المشروع من أهمية كبيرة فلا بد أن نعمل جميعاً على متابعة أماكن تواجدها وحصرها وتوثيقها وترميمها وفهرستها لأنها مفخرة تاريخنا الإسلامي وثمار جهود علماء بلادنا في شتى مجالات العلوم.

ومن الطبيعي أن تتوافر الإمكانيات اللازمة للحفاظ على هذه الثروة، وإيجاد الآلات والمعدات والأجهزة، ليسهل على القائمين بالعمل على تحقيق الأهداف المشار إليها آنفاً، وإيجاد القاعدة المعلوماتية للحماية الأمنية عن طريق توفير أجهزة الإنذار لدور المخطوطات، مع طفايات الحريق، مع تهيئة فرق العمل الميدانية المشاركة في الحفر والتوثيق وكذا الأعمال المكتبية. علماً بأن المرحلة الأولى من عمليات الحصر كانت جيدة ومثمرة بحصر عدد لا بأس به من المكتبات الخاصة بالمواطنين في محافظة حجة وخلال العام 1999م تم إعداد الفريق لاستمرار عملية الحصر في حجة والبدء في ثلا وعمران.

على أن يتم توزيع المبلغ المخصص لتنفيذ المشروع في الآتي:

- آلات ومعدات
- تجهيز وأثاث
- أجور ومرتبات
- نفقات عامة

سابعاً - مشروع إنشاء وتطوير المتاحف القائمة:

يهدف هذا المشروع إلى إبراز وإظهار ما تحويه بلادنا من نفائس الآثار تعكس الملامح الحضارية للإنسان اليمني القديم، وذلك من خلال عرض اللقى الأثرية عرضاً جيداً ومناسباً بدور المتاحف التي أنشئت والتي سيتم إنشاءها في المحافظات والمديريات والمواقع التي ينبغي أن تشيد بها تلك المتاحف، لما لها من مردودات تعليمية وتثقيفية واقتصادية تجذب السائح والمواطن والطلاب على حد سواء للاطلاع على ما تحويه تلك المتاحف، مع العلم بأن السياحة في بلادنا هي الدرجة الأولى سياحة ثقافية ونوعية.

وهنا لا بد أن نشير أن المتاحف الموجودة بحاجة إلى تطوير باستخدام الأساليب والطرق الحديثة من ناحية العرض والإضاءة وتوفير الحماية الكافية بتوفير أجهزة الرقابة والإنذار والعمل على توثيق كل القطع الأثرية بطرق علمية حديثة.

والهيئة حريصة على تطوير المتاحف من خلال ما تقوم به حالياً من إعادة الترميم والصيانة والترتيب لعدد من المتاحف بأمانة العاصمة مثل المتحف الوطني ومتحف الموروث الشعبي وبعض المحافظات مثل متحف سيئون ومتحف عدن رغم الإمكانيات المادية البسيطة والمتواضعة والتي ترصد لها سنوياً، وعملية الترميم تتم على مراحل سنوية بالإضافة إلى إنشاء وترميم المباني التي تسلمتها الهيئة لإعدادها لتصبح متاحف بالمحافظات التي لا توجد بها مثل متحف الطويلة ومتحف حجة ومتحف الحديدة ومتحف إب.

وهذا المشروع يتطلب توفير مبالغ مالية كافية للإنشاء والترميم والتجهيز لعدد من المتاحف، وسوف نورد المتاحف قيد التنفيذ هي على النحو الآتي:

I - الإنشاء:

- متحف زنجبار/ أبين وهو متحف كبير نشأ لأول مرة.
- متحف الحامي/ حضرموت يُعنى بالثقافة البحرية.
- سور ومخزن متحف يافع/ في منطقة الحد.
- تسوير متحف عدن/ وهو سور حفظ حرم المتحف وشمل الجانب الشرقي في قصر السلطان كله.
- متحف الحديدة.

II - الترميم:

- متحف الموروث الشعبي/ صنعاء
- متحف الطويلة/ المحويت
- متحف العرضي وملحقاته/ تعز
- متحف قصر صالة/ تعز
- ترميمات وفترينات لمتحف/ إب

III - التطوير:

- متحف عدن
- متحف سيئون
- متحف المكلا
- متحف عتق
- متحف الحبيلين
- متحف ظفار يريم إب
- متحف الغيضة المهرة
- متحف الضالع

والهيئة عازمة على إنشاء متاحف جديدة يتوقف إنشاؤها على ما يرصد لها من مبالغ خلال خطة العام 2000م وفيها التزامات وتوجيهات وهي:

1- متحف جبل العود (قيد الإنشاء)
2- متحف ذمار (حجزة الأرضية منذ سنوات)
3- متحف حاز
4- متحف مقولة (سبق التخطيط له منذ سنوات)
5- متحف بحري بعدن (بانتظار إطلاق مبنى متحف التواهي من الجهة المستولية عليه).
6- متحف حجة
7- متحف قلعة رداع (وقد بدأ

التخطيط له منذ سنوات)

8- متحف صعدة (في القشلة)

بالإضافة إلى ترميم وصيانة المباني التي ألت إلى الهيئة وتحتاج أيضاً إلى مبالغ لتهيئتها كمتاحف وهي:

- ❖ متحف التواهي عدن
- ❖ متحف بيحان شبوة
- ❖ متحف (المجلس القبلي بالمهرة)
- ❖ دار الآثار بعدن في خور مكسر (بإنتظار تسليمه).

وقد اقترحت مبالغ مالية لهذا المشروع يتم توزيعها في تنفيذ التالي:

- ❖ دراسات وتصاميم
- ❖ آلات ومعدات
- ❖ أثاث وتجهيزات
- ❖ بناء وتشييد
- ❖ نفقات عامة

ثامناً: مشروع تطوير مجمع المتحف الوطني الشامل:

يهدف هذا المشروع إلى تطوير آلية العمل في المتحف ليكون متحفاً وطنياً شاملاً متميزاً في العرض والخزن والتوثيق من خلال تحديث أسلوب العرض وترميم وتوسيع للمنشآت الحالية سواء ذات الطابع القديم أو المباني الإضافية.

كما يهدف إلى ترميم الأعواد الخشبية وتوثيق القطع الأثرية وإعداد المعارض السنوية المؤقتة وإنشاء المرافق السياحية المكملة ولما يمثله هذا المشروع كواجهة رئيسية لليمن لما يزخر به من لقى أثرية للحضارات اليمنية المتعاقبة القديمة والإسلامية تقارب العشرين ألف قطعة أثرية تعمل الهيئة جاهدة على الإسراع في عملية الترميم والتهيئة المناسبة لاستقبال الوفود الرسمية والشخصيات القيادية من الدول الصديقة والشقيقة وكذا تنمية الموارد السياحية بالاعتمادات، الضئيلة التي ترصد للهيئة بالإضافة إلى ما يقدمه الجانب الهولندي من معونات تتمثل بالآلات والمعدات وبعض الأجهزة والخبرات وغيرها.

ويتمثل التزام الجانب الحكومي بما يلي:

- الترميم للمباني الرئيسية والمباني الإضافية.
- توفير الشبكة الكهربائية.
- عمل التشطيبات الداخلية للمباني.
- استكمال إنشاء مباني الكفتريا والحمامات والمطبخ مع ترميم البوابة الشرقية.
- المساهمة في إنشاء مخزن تحت الأرض مركزي للآثار بمواصفات عالمية.
- بناء الأسوار بالطين وبحسب الطراز المعماري اليمني.
- ترميم حديقة المتحف وا لجامع الصغير والمطاهير وغيرها.
- توثيق القطع وترميم الأعواد الخشبية والعملات وا لمجموعات الأثرية الأخرى:

وقد اقترح لهذا المشروع مبلغ من المال يتم توزيعه في المجالات التالية:

- ❖ بناء وتشييد.
- ❖ نفقات عامة.

❖ الميزانية المقترحة للخطة لم تعتمد ويجري تنفيذ بعضها بما يقارب الخمس، باستثناء مشروع المتحف الوطني ومشروع المدرسة العامرية.

al-Musnad

Journal of Antiquities

History & Cultural Heritage of Yemen

Vol. 1 • No.1 • 2001